

Distr.: General
20 June 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 - 22 تموز/يوليه 2022

البند 18 (ح) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: المعلومات الجغرافية المكانية

رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الرئيسات المشاركات للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

بالنيابة عن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، نود أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لمشارككم في الاجتماع الذي عقدناه في نيويورك في الفترة من 26 إلى 28 نيسان/أبريل 2022، وتبادلنا المثمر للأفكار في تلك المناسبة. وخلال الاجتماع، عقد مكتب اللجنة وأصدقاء الرئيسات المشاركات للجنة مشاورات بشأن مشروع التقرير الذي أعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2016 المتعلق بتعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، الذي طلب فيه المجلس أن تقدم اللجنة إلى المجلس في موعد لا يتجاوز فترة انعقاد دورته لعام 2022 تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وعن الجهود التي تبذلها للعمل مع اللجنة الإحصائية ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولتحقيق التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والنظر، في هذا السياق، في تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة.

وعقب عملية تشاور واستعراض عالمية شاركت فيها الدول الأعضاء، توصل المكتب الآن إلى وضع الصيغة النهائية لتقرير اللجنة المعنون "تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي"، الذي سيُحال إلى المجلس للنظر فيه واعتماده قبل اختتام دورته لعام 2022 (انظر المرفق). وكما تعلمون، فإن التقرير يمثل جزءاً هاماً من الجهود المبذولة لتوفير الدعم الفني لمشروع قرار بعنوان "تعزيز ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي"، يعمل حالياً عدد من البلدان، بقيادة فيجي، على إعداده.

(توقيع) إنغريد فاندر بيرغ (بلجيكا)

الرئيسة المشاركة

(توقيع) روزاموند بينغ (تونغا)

الرئيسة المشاركة

(توقيع) بالوما ميروديو غوميز (المكسيك)

الرئيسة المشاركة



مرفق الرسالة المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الرئيسات المشاركات للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

أولا - مقدمة

1 - أعدت لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي هذا التقرير عملاً بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2016 الوارد في قراره 27/2016 المتعلق بتعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وفي القرار، نوه المجلس بالإنجازات الكبيرة التي حققتها اللجنة على مدى السنوات الخمس الماضية، واعترف بأن اللجنة قد عملت بفعالية وأنه في مقدورها أن تواصل الإسهام في أعمال الأمم المتحدة الأمم. ونوه المجلس بمساهمة اللجنة في تعزيز القدرات المتصلة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في البلدان النامية، ورحب بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل ترشيد العمل الذي تضطلع به الهيئات الفرعية التابعة للمجلس في ميدان إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، واعترف بدورها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سندي لحد من الكوارث للفترة 2015-2030 وغيرهما من الخطط الإنمائية العالمية الأخرى التي تندرج في نطاق اختصاص الأمم المتحدة.

2 - وإن المعلومات الجغرافية المكانية هي وصف للموقع المادي للمعالم المحيطة بنا، بما في ذلك ما هو موجود على سطح الأرض وفوقه وتحتّه. كما تصف علاقات هذه المعالم الجغرافية بالمعالم الأخرى وما يرتبط بها من معلومات. وبعبارة أخرى، فإن المعلومات الجغرافية المكانية تتألف من بيانات تجري الإحالة فيها إلى موقع أو مكان، مثل إحداثيات جغرافية أو عنوان أو مبنى أو حتى مركبة تسير على طول الطريق أو سفن في البحر أو سواتل في مدارها. وتصف مكان كل الأشياء، وتتشكّل اتصالاً رقمياً بين الأشخاص، ومكانهم، وأنشطتهم، وبيئتهم. وإن المعلومات الجغرافية المكانية هي صيغة رقمية لعالمنا المادي، حيث يُضطلع بجميع الأنشطة البشرية والاقتصادية والبيئية. وبالنظر إلى أن المعلومات الجغرافية المكانية تضم البيانات والتكنولوجيات التمكينية على السواء، فإنها تغطي العديد من القطاعات والمجالات المواضيعية على نطاق النموذج الإنمائي بأكمله. وتمثل البيانات الجغرافية المكانية عنصراً حيوياً من مجمل نظم المعلومات والإدارة المتصلة بالأرض والأنشطة البشرية. وإن المعلومات الجغرافية المكانية لا تمكننا فحسب من تحديد الحالة الراهنة على الأرض، بل أيضاً من نمذجة عمليات الطبيعة أو انتشار الكوارث. وبالنظر إلى طابعها الشامل، تعد المعلومات الجغرافية المكانية عنصراً حاسماً في البنية التحتية الوطنية والاقتصاد القائم على المعرفة يوفر مخططاً لما يحدث في بلد ما ومكان حدوث ذلك، فضلاً عن وسيلة لتحقيق التكامل بين مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية التي تسهم في النمو الاقتصادي والأمن القومي والتنمية الاجتماعية المستدامة والاستدامة البيئية والسلام والازدهار الوطني. وبالنظر إلى أن العولمة تتجاوز البلدان والقارات، من الأهمية بمكان التعاون في جميع أنحاء العالم وإدارة عملية توحيد المعايير وتحقيق تكامل المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

- 3 - وقد أقرت الأمم المتحدة بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في تموز/يوليه 2011، عندما اتخذ المجلس القرار [24/2011](#)، الذي أنشأ بموجبه اللجنة وفقاً للاختصاصات الواردة في مرفق القرار، شريطة أن تُنشأ وتدار في حدود الموارد القائمة وتُنظَّم وفقاً لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في عام 2016 استعراضاً شاملاً لجميع جوانب عملها وعملياتها، لكي يتسنى للدول الأعضاء الدول تقييم مدى فعاليتها.
- 4 - وفي كانون الثاني/يناير 2016، وعملاً بقرار المجلس [24/2011](#)، قدمت اللجنة إلى المجلس، للنظر فيه، التقرير المعنون "استعراض برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي" (انظر [E/2016/47](#)). وفي التقرير، قدمت اللجنة سرداً موجزاً عن تأسيسها، واستعرضت الإنجازات الهامة المحققة والتقدم الكبير المحرز من عام 2011 إلى عام 2015، وقدمت مجموعة من التوصيات لينظر فيها المجلس بشأن طرائق عملها وبرنامج عملها في المستقبل.
- 5 - وفي تموز/يوليه 2016، عقب الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل اللجنة وعملياتها، اتخذ المجلس القرار [27/2016](#)، الذي قرر فيه توسيع وتعزيز ولاية اللجنة بوصفها الهيئة المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التي تتألف من خبراء حكوميين، ودعا اللجنة إلى تقديم التقارير عن جميع المسائل المتعلقة بالجغرافيا والمعلومات الجغرافية المكانية والمواضيع ذات الصلة. وأكد المجلس أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، في مجالات بناء القدرات، ووضع المعايير، وجمع البيانات، ونشر البيانات، وتبادل البيانات، في جملة أمور أخرى، وسلم بأهمية تعزيز بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأعمال التكامل الإحصائي ذات الصلة، ولا سيما في البلدان النامية.
- 6 - وبموجب القرار [27/2016](#)، رسخ المجلس اللجنة بشكل قوي كهيئة فرعية. وأشار إلى أن توفير التمويل والدعم المستدامين، لا سيما من أجل عمليات اللجنة التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، ضروري لتعزيز فعالية اللجنة وضمان استمرارها. وتناول المجلس أيضاً ترشيد العمل الذي تضطلع به الهيئات الفرعية التابعة للمجلس في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتعزيز ولاية اللجنة، في جملة أمور أخرى. ولكن على الرغم من تعزيز ولايتها واشتراط أن تزيد اللجنة مساهمتها في عمل الأمم المتحدة، لم توفر أي موارد. وبالنظر إلى تزايد دور اللجنة وأهميتها، طلب المجلس، كحل توفيق، أن تقدم اللجنة إلى المجلس، في موعد لا يتجاوز خمس سنوات، تقريراً عن تنفيذ القرار، وعن الجهود المتواصلة التي تبذلها للعمل مع اللجنة الإحصائية ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولتحقيق التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والنظر، في هذا السياق، في تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة.
- 7 - والآن، وبعد مضي أكثر من عقد على إنشائها، وبالاستناد إلى II دورة حكومية دولية سنوية وبفضل هيكل عالمي يعمل بكامل طاقته، يتعين على اللجنة أن تقدم مرة أخرى تقريراً إلى المجلس. ويتضمن هذا التقرير، الذي أعده المكتب وأصدقاء الرئيسات المشاركات للجنة، تفاصيل بشأن الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتعزيز التنسيق والاتساق في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي حتى يتسنى للإجراءات الاستراتيجية والعملية التي تتخذها اللجنة أن تسهم باستمرار في تلبية احتياجات الدول الأعضاء والمجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع. ومن المسلم به أنه يتعين بذل المزيد من الجهود، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الدعم للبلدان في تنفيذ التوصيات التقنية للجنة لتعزيز قدراتها وإمكاناتها في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وتخضع تلك المسألة لمزيد من البحث في هذا التقرير، شأنها في ذلك شأن الموضوع الرئيسي المتمثل في تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة، وبالتالي، ضمان سير عمل اللجنة بشكل مستدام في المستقبل.

8 - ويصف التقرير العملية الانتقالية التي شهدتها عمل اللجنة وتطور مستوى نضجها خلال العقد الأول من عملها، ويبين العرض الواضح لقيمة الخدمات التي تقدمها اللجنة إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء كوسيلة لتعزيز المشاركة متعددة الاختصاصات ومتعددة القطاعات وتقوية الالتزام بتحقيق نهج شامل ومتكامل إزاء إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

9 - ومن النقاط الرئيسية التي أبرزها التقرير أن الترتيبات المؤسسية الحالية للجنة ليست مستدامة؛ وهي تحول دون إحراز المزيد من التقدم وتحد من الأثر العام للجنة. وقد عملت اللجنة بشكل فعال نسبيًا بفضل القدر الكبير من المساهمات والنوايا الحسنة لخبراء الجغرافيا المكانية الوطنيين في الدول الأعضاء. إلا أن تلك النوايا الحسنة تمثل موردا محدودا. وفي هذه الأوقات التي تشهد محدودية الميزانيات والموارد البشرية، ليست مستدامة أو كافية لتحقيق الأثر الذي يمكن أن يحققه عمل اللجنة من حيث دعم تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الخطط الإنمائية. وعلاوة على ذلك، تتطلب تلك المساهمات والنوايا الحسنة المزيد من موارد الأمانة لضمان تحقيق التنسيق والاتساق على نطاق برنامج عمل اللجنة المتنامي.

10 - وقد أثرت دواعي التغيير وُحددت التحديات التي تواجهها اللجنة في سد الثغرات، فضلا عن الاحتياجات التي لم تتمكن اللجنة بعد من تلبيتها فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار. وعلى المستوى الوطني، يولى اهتمام خاص لضرورة تطوير وتعزيز قدرة أكبر على التعاون المؤسسي وقابلية التشغيل البيئي وتحقيق التكامل على نطاق مختلف نظم معلومات البيانات والمنصات والعمليات السياساتية الحكومية الوطنية. ويُنظر في مختلف الترتيبات المؤسسية الكفيلة بتعزيز اللجنة.

11 - وأخيرا، قدمت مجموعة من التوصيات، لينظر فيها المجلس، بشأن طرائق عمل اللجنة وبرنامج عملها في المستقبل. وكما ذكر أعلاه، أُعد التقرير عملا بالقرار 27/2106 ويستند إلى التقارير والقرارات الصادرة عقب ذلك القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية" خلال كل دورة من دورات اللجنة المعقودة بين عامي 2017 و 2021، فضلا عن التقارير التقنية العديدة التي تم إعدادها والإنجازات التي تم تحقيقها منذ عام 2016.

12 - وتسعى اللجنة إلى الحصول على موافقة المجلس على تعزيز ترتيباتها المؤسسية وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي حتى يتسنى لها مواصلة تنفيذ برنامج عملها المتنامي، والتنسيق، والاتساق، وعرض خدماته القيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال المجلس واللجان الإقليمية التابعة للجنة، وعلى الصعيد الوطني من خلال الحكومات، وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة الأوسع من خلال الأجهزة الفرعية للمجلس.

ثانياً - المراحل الانتقالية للجنة الخبراء

13 - خلال العقد الأول من عملها، مرت اللجنة بمرحلتين تشغيل منفصلتين مدة كل منهما خمس سنوات، بدءا من إنشائها والتنظيم الأولي لشؤونها إلى القيام بعملها كمؤسسة بشكل طبيعي. وقد تم وضع هيكل اللجنة وسياساتها وإجراءاتها وممارساتها، وهو ما يوفر للجنة أساساً متيناً مع دخولها حالياً مرحلتها الانتقالية الثالثة والأكثر أهمية صوب تنفيذ الولايات الجغرافية المكانية وتفعيلها وتوسيع نطاقها وبناء قدرات وإمكانات الدول الأعضاء. وقد أدى كل من هذه المراحل الانتقالية إلى تطوير وتعزيز اللجنة وبرنامج عملها، وكذلك فهم الدول الأعضاء للمعلومات الجغرافية المكانية العالمية. أما التغيير الأكثر بروزاً والأبعد مدى الذي طرأ في السنوات الخمس الماضية، وبالنسبة إلى المستقبل، فهو التحول من لجنة شبه وطنية يقودها الخبراء إلى

لجنة موحدة تتولى قيادتها الحكومة بأسرها. وإن المكانة والدور القيادي والاستثمار المؤسسي للعديد من المشاركين من الدول الأعضاء ووكالاتها الجغرافية المكانية الوطنية قد تطورت وازدادت أهمية وتعززت بشكل متناسب.

ألف - فترة السنوات الخمس الأولى (2012-2016): التأسيس

14 - خلال سنواتها الخمس الأولى، حددت اللجنة هويتها، وطرائقها التشغيلية، وبرنامج عملها الأولي، ودوراتها الحكومية الدولية السنوية، وأفرقة خبرائها وأفرقتها العاملة على الصعيد العالمي، وهيكلها العالمي الذي يضم لجانها الإقليمية الخمس وشبكاتهما المواضيعية (انظر الشكل 1)، ومنتدياتها رفيعة المستوى وصناديقها الاستثمارية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية وعشرات من حلقات العمل التي نظمتها بشأن تنمية القدرات والمناسبات التي كرستها لتبادل المعرفة. وكل ذلك يتركز بشكل راسخ على الدورات الحكومية الدولية السنوية التي تعقدها اللجنة.

الشكل 1

الهيكل العالمي للجنة (2011-2017)



15 - وتمكنت اللجنة، من خلال موارد محدودة للغاية، ولكن الأهم من ذلك، بفضل قوة انخراط والتزام الحكومات الوطنية والدوائر الدولية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، من فرض نفسها وتنظيم شؤونها بسرعة وحقت نتائج ملموسة للوفاء بولايتها. وبذلك، حظيت اللجنة باعتراف عالمي كألية عالمية لوضع جدول الأعمال المتعلق بالمسائل الرئيسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والتداول بشأنها. وازدادت مشاركة الدول الأعضاء في كل من الدورات السنوية التي عقدتها اللجنة منذ عام 2011، وأكد الزخم الذي تولد عن إنشاء اللجان الإقليمية الخمس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتوحيد الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية.

16 - وتمثلت الإنجازات الرئيسية المحققة على الصعيد العالمي خلال تلك السنوات التأسيسية في اتخاذ الجمعية العامة القرار 266/69، وترسيخ المعلومات الجغرافية المكانية في خطة عام 2030، التي تتطوي على اعتراف واضح بأن أهداف التنمية المستدامة تعتمد إلى حد كبير على البيانات الجغرافية المكانية العالية الجودة، والموثوقة، والقابلة للتشغيل البيئي، والتي يسهل الوصول إليها من أجل رصد الإنجازات وقياسها والإبلاغ عنها. وعقدت اللجنة مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، مما شجع على إجراء حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات ذات الصلة من خلال عقد أربعة منتديات رفيعة المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، استضافتها جمهورية كوريا (2011)، وقطر (2013)، والصين (2014)، وإثيوبيا بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2016).

17 - ووضعت اللجنة توجيهات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من خلال إعداد الطبعة الأولى من الوثيقة المعنونة "الاتجاهات المستقبلية بالنسبة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية: رؤية الخمس إلى عشر سنوات"، وعقد مشاورات بشأنها ونشرها. كما قامت اللجنة بوضع "بيان عن المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية"، وكذلك وثيقة بعنوان "دليل عن دور المعايير في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية" وأجرت مشاورات بشأنها على الصعيد العالمي واعتمدهما. وخلال هذه الفترة، عززت اللجنة برنامج عملها الأولي، فضلا عن جهودها في مجالات وضع المعايير، وتبادل المعارف، وتنمية القدرات من خلال إنشاء الهيئات التالية: فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وفريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها، والفريق العامل المعني بإطار الإسناد الجيوديسي من أجل التنمية المستدامة، والفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، والفريق العامل المعني بوضع بيان عن المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والفريق العامل المعني بالاتجاهات في الترتيبات المؤسسية الوطنية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والفريق العامل المعني بمواضيع البيانات الجغرافية المكانية الأساسية على الصعيد العالمي.

باء - فترة السنوات الخمس الثانية (2017-2021): العمل كمؤسسة

18 - خلال فترة الخمس سنوات الثانية من عملها، فرضت اللجنة نفسها بشكل أقوى من خلال إنشاء آليات إضافية تهدف على وجه التحديد إلى دعم الدول الأعضاء. وشمل ذلك وضع أطر استراتيجية وأدلة وأساليب ومعايير وقواعد عالمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية قائمة على توافق الآراء لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وغيرها من الخطط الإنمائية العالمية والوطنية. وتولى قيادة هذه الجهود الإطار الاستراتيجي الشامل للجنة، وهو الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية الذي وضعتة 133 دولة

عضو في جميع أنحاء العالم قبل أن تجري اللجنة مشاورة عالمية بشأنه وتعتمده. وشملت الأطر والأدلة ذات الصلة المعتمدة بدعم عالمي الإطار الاستراتيجي للمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، والإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وإطار الإدارة الفعالة للأراضي، ومواضيع البيانات الجغرافية المكانية الأساسية على الصعيد العالمي، والخلاصة المتعلقة بإصدار تراخيص المعلومات الجغرافية المكانية، وخريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 2).

الشكل 2

الأطر العالمية للمعلومات الجغرافية المكانية التي وضعتها اللجنة لدعم تنفيذ الأطر الإنمائية العالمية



19 - وخلال فترة السنوات الخمس الثانية أيضاً، عُزز برنامج عمل اللجنة من خلال تحسين التنسيق والاتساق بفضل إنشاء الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية البحرية والفريق العامل المعني بالطيران السياسي والسياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتحويل الفريق العامل المعني بالطيران الإسهاد الجيوديسي من أجل التنمية المستدامة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالجيوديسيا، والقيام، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية، بتيسير إنشاء الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وواصلت اللجنة تعزيز المشاركة وانخراط أصحاب المصلحة في إنشاء الشبكة الأكاديمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وشبكة القطاع الخاص لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وشبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية، مما عزز الهيكل العالمي للجنة الذي أنشئ خلال فترة السنوات الخمس الأولى.

20 - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، مكّن الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية العديد من الدول الأعضاء من الاضطلاع بالعمليات اللازمة لتعزيز كفاءة وفعالية استخدام المعلومات الجغرافية المكانية وتبادلها من خلال مختلف مستويات الحكومة والمجتمع لأغراض صنع القرار والابتكار، بوسائل منها المساعدة في تنفيذ البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية. وإدراكاً منها للأهمية المتزايدة الذي يكتسبها الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية باعتباره النموذج الشامل لمواصلة تعزيز الإدارة المتكاملة

للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني، وكذلك لطابع التطور المستمر الذي يتسم به الإطار، أنشأت اللجنة الفريق الرفيع المستوى المعني بالإطار لتوفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق والاتساق من أجل الحفاظ على زخم ونجاح الإطار في تعزيز القيادة والقدرات الوطنية في مجال الإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني.

21 - وفي دورتها الحادية عشرة، كررت اللجنة تأكيد دعمها وتقديرها للجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنشاء مركز الأمم المتحدة العالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، ومركز تميز جيوديسي عالمي في حرم الأمم المتحدة في بون، ألمانيا. وهذان المركزان الجاري إنشاؤهما حالياً سيوفران، بطريقة منفتحة وشفافة، فرصاً لتطوير وتوسيع نطاق القدرات والكفاءات والإمكانات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ولتعزيز ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني، ولا سيما في البلدان النامية. وسيساهم مركز الأمم المتحدة العالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على النحو الذي حددته الدول الأعضاء، من أجل تنمية القدرات وتعزيز ودعم ما يلزم من ابتكار وقيادة وتنسيق ومعايير لتطوير وتعزيز السياسات والبيانات والنظم والأدوات والخدمات والقدرات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية ودمجها واستخدامها في السياسات والاستراتيجيات والترتيبات الإنمائية للحكومات الوطنية. وسينفذ مركز التميز الجيوديسي العالمي قرار الجمعية العامة 266/69 على وجه التحديد ويساعد في الحفاظ على الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي باعتباره البنية التحتية للإحالات المرجعية الجغرافية المكانية الموثوقة ذات الحجية وعالية الدقة على الصعيد العالمي.

22 - وقد أفاد زخم اللجنة وإنجازاتها من الدعم الذي أتاحتها المساهمات النابعة من حسن النية والإعارة الافتراضية لموارد الموظفين التي يتيحها ممثلون خبراء من الدول الأعضاء، ومن الموارد الخارجة عن الميزانية التي تشمل صندوقاً استئمانياً تابعاً للصين، والشريحة الحادية عشرة من حساب التنمية، وصندوق السلام والتنمية. وقد مكنت هذه الموارد اللجنة من تنفيذ ولايتها وبرنامج عملها. وفي مقرها 101/11 المعتمد في آب/أغسطس 2021⁽¹⁾، أعربت اللجنة عن تقديرها للإسهامات الملموسة المقدمة من خلال إعارة موظفين يعملون عن بعد لدعم برنامج عمل اللجنة. وفي الوقت نفسه، شجعت الدول الأعضاء على النظر في الوسائل العملية التي لا تكفل الحفاظ على طرائق العمل الحالية للجنة فحسب، بل تعزز أيضاً بشكل استراتيجي عملياتها وتزويدها بموارد مستقرة في المستقبل.

جيم - فترة السنوات الخمس المقبلة (2022-2026): التنفيذ

23 - إن المعلومات الجغرافية المكانية تمثل حالياً أساس كل ما نقوم به، ويُعتبر تحقيق تكاملها التام مع البيانات الأخرى ذات الصلة بحياتنا عاملاً أساسياً لتوفير معلومات أفضل وتحقيق فهم مشترك، مما يمكننا بدوره من تحقيق الأهداف المحلية والوطنية والعالمية بشكل أفضل، بما في ذلك خطة عام 2030، والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وجدول أعمال المناخ. وفي حين أن الخطط الإنمائية العالمية (بما في ذلك الدوافع والتحديات والتطورات) تعتمد على تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة والمناسبة التوقيت والتكنولوجيات التمكينية، فإن الفجوة الرقمية تعيق إمكانية الوصول إلى تلك القدرات

(1) انظر E/2022/46-E/C.20/2021/16.

الرئيسية، حسبما قامت اللجنة بتحديدته وتوثيقه. وبالتالي، فإن التنفيذ في الحياة الواقعية في عدد كبير من البلدان أمر معقد ولا يعدو أن يكون مجرد تطلع.

24 - وتلقي التطلعات الاجتماعية - الاقتصادية للعديد من البلدان حول تحقيق مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود يعود فيه ازدهار الاقتصادي بالفائدة على المجتمع بأسره ويدعم صحة ورفاه المجتمعات المحلية والأفراد بشكل منصف. وإن النجاح في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف يعني التغلب على العديد من العقبات المتصلة بتوافر البيانات وتكاملها. ومن الآن فصاعداً، ستركز اللجنة على عنصر أساسي ضروري للتغلب على العديد من التحديات المحلية والعالمية التي يواجهها العالم: التنفيذ. ويرتكز برنامج عمل اللجنة على الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية⁽²⁾ ودليل تنفيذه اللذين يوفران إطاراً أساسياً تمت تجربته واختباره وتتولى الدول الأعضاء قيادته. وعلى غرار خطة 2030، إن الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية شامل وجامع ويتضمن الأطر الاستراتيجية والأدلة والأساليب والمعايير المعتمدة عالمياً التي وضعتها اللجنة على مدار العقد الماضي، وذلك في العديد من الحالات بالتنسيق والشراكة مع هيئتين فرعيتين أخريين من الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، هما: اللجنة الإحصائية وفريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية. وتشرف اللجنة على تنفيذ عدد من برامج العمل الرئيسية التي ستساعد جميع الدول الأعضاء في تنفيذ واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية والتي ستساعد في سد الفجوة الرقمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

25 - والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية هو إطار متعدد الأبعاد يهدف إلى تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية على الصعيد الوطني، ولا سيما في البلدان النامية. ويتألف من إستراتيجية شاملة تغطي التوجيهات المتعلقة بالتنفيذ من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وخطط العمل على المستوى القطري. وبالنظر إلى تنفيذه من جانب العديد من الدول الأعضاء، فإن الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية يوفر المسار المؤدي إلى معالجة الأولويات الإنمائية الوطنية، وتنفيذ خطة عام 2030، والتصدي للجائحة والتعافي منها، وغيرها من المسائل المعقدة مثل تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

26 - وبغية الإسهام في الطلب المتزايد على المعرفة والابتكار وتنمية القدرات في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، توفر اللجنة الرقابة الاستراتيجية من أجل إنشاء وتفعيل مركز الأمم المتحدة العالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، ومركز التميز الجيوديسي العالمي في بون، ألمانيا. وتدعم اللجنة الشراكات متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك تحالف بيانات أهداف التنمية المستدامة⁽³⁾، من أجل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على المستوى القطري. وإن تحالف بيانات أهداف التنمية المستدامة، الذي يمثل شراكة متعددة أصحاب المصلحة تضم مؤسسات خيرية ومنظمات تكنولوجية مانحة وأمانة اللجنة، يتيح للبلدان الشريكة الحصول على الموارد والدعم، بما في ذلك المنهجيات والعمليات والتكنولوجيات والأدوات الجغرافية المكانية، لتحديث القدرات الجغرافية المكانية الوطنية، وبالتالي، التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 باستخدام المعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والتي تربط الناس بموقعهم وأنشطتهم وبيئتهم.

(2) انظر <https://ggim.un.org/IGIF/>.

(3) انظر <https://alliance.sdg.org/>.

27 - بيد أنه من الواضح أنه يلزم تخصيص مزيد من الموارد والترتيبات المؤسسية المعززة لدعم وتعزيز آليات التنفيذ الخاصة باللجنة من أجل الحفاظ على الزخم وضمان الأثر، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية باعتباره الإطار الشامل لتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وفقاً للظروف الوطنية. وإن تنفيذ مبادرات تنمية القدرات والإمكانات المخصصة وتقديم المشورة التقنية والدعم التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، هو من احتياجات التنفيذ البالغة الأهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء.

ثالثاً - عرض القيمة

28 - وإن أهداف التنمية المستدامة، حسب الإدراك التام التي لم تتوصل إليه اللجنة إلا حالياً، تعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات التمكينية، التي تربط الناس بموقعهم، وقياس المجالات التي يُحرز أو لا يُحرز تقدم فيها، لاسيما على المستوى المحلي. واستناداً إلى اتساع نطاق الجغرافيا والمعلومات الجغرافية المكانية وتعدد المقاييس المستخدمة فيها، فإن التفكير عالمياً أثناء العمل محلياً "يُمكن من مواجهة التحديات الإنمائية العديدة وسد الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. وقد بينت الجائحة العالمية المستمرة عن ذلك بوضوح تام، مما عزز إدراك حقيقة أن البلدان الأكثر ضعفاً لا تزال، كما هو الحال بالنسبة إلى جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحد ذاتها، تواجه أكبر التحديات في جمع وتحليل وتعهّد واستخدام البيانات الموثوقة والمناسبة للتوقيت، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية وغيرها من البيانات المستندة إلى الموقع. ولهذه الأسباب، فإن ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة للتوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الموقع الجغرافي والعديد من المقاييس الأخرى واستغلال المعلومات الجغرافية المكانية ومجموعة واسعة من البيانات الأخرى مكرسة في خطة عام 2030 والخطط الإنمائية العالمية الأخرى.

29 - إلا أن المعلومات الجغرافية المكانية لا تنطبق فقط على الخطط الإنمائية. فهي تنطبق على العديد من المجالات والتخصصات المواضيعية، سواء كان ذلك التكيف مع المناخ، أو كفاءة مصادر الطاقة، أو ضمان التمتع بحقوق الأراضي والملكية، أو الاقتصاد الأزرق، أو سلاسل الإمداد المرنة، أو الصحة المستدامة، أو الأمن الغذائي، أو حقوق الإنسان، أو تطوير التكنولوجيا، على سبيل المثال لا الحصر. ولجميع هذه المجالات الحاسمة جانب مشترك هام: الموقع. فكل شيء يحدث في مكان ما، ويمثل الموقع حالياً أساس كل ما نقوم به، في كل دقيقة من كل يوم. ومن خلال تحقيق تكامل المعلومات الجغرافية المكانية وبيانات الموقع مع المعلومات المتعلقة بالتغيرات المجتمعية والتغيرات في المشهد، يمكننا توجيه الرؤى حاضراً ومستقبلاً من خلال تحديد أساس سليم لفهم ما يحدث وتوقيت ومكان وسبب حدوث ذلك وكيفية تأثير ذلك على مجتمعات محلية معينة. وبالتالي، فإن معرفة الموقع - ما الذي يحدث وأين يحدث ذلك - هو معرفة الجهة التي يتعين عليها اتخاذ الإجراء اللازم وتوقيت وكيفية قيامها بذلك. ويُعد تحقيق التكامل بين المعلومات المستندة إلى الموقع والبيانات الأخرى ذات الصلة بحياتنا وسبل عيشنا أمراً أساسياً لتوفير معلومات أفضل ومفيدة لتكوين رؤى أفضل توصلنا إلى فهم مشترك، مما يمكننا بدوره من تحقيق الأهداف المحلية والوطنية والدولية وعملية مدروسة لصنع القرار على نحو أفضل لما فيه مصلحة الجميع.

ألف - ما هو عرض القيمة؟

30 - في عام 2011، كانت اللجنة لا تزال تشكل مفهوما لم يتم إرساؤه أو إثباته بعد. أما اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، ثمة حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن اللجنة لا غنى عنها. فبفضل اللجنة، نمت الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية بشكل ملحوظ، كما نما فهمها وإدراكها. ويعكس ذلك الجهود ومساعي تولى زمام الأمور الكبيرة التي بذلتها الدول الأعضاء، على مستوى الخبراء والمستوى التقني، للنهوض ببرنامج عمل اللجنة وأنشطتها الجاري الاضطلاع بهما. لماذا فعلت ذلك؟ لأنها أدركت أهمية وفوائد قيمة العمل الجماعي والقرارات المشتركة، ولأنها رأت أن اللجنة تمثل منتدى بالغ الفعالية والكفاءة للتنسيق والحوار بين جميع الدول الأعضاء، وكذلك بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ويمثل ذلك أمرا بالغ الأهمية بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. فقد شكلت اللجنة نقطة تلاقي على الصعيد العالمي لتسخير وتعزيز الحوكمة الجغرافية المكانية، وتمكين التكنولوجيا والابتكار والأفراد والعمليات. وبالنسبة إلى العديد من البلدان، أوجدت اللجنة "صوتًا جغرافيا مكانيا" متسقا ينطلق من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي.

31 - إلا أن المعلومات الجغرافية المكانية، التي تدعم جميع الصناعات وجميع القطاعات من حيث عالميتها وإمكانية تطبيقها، تتطوي على مشكلة متأصلة على مستوى التواصل والتوعية. فهي تشبه في كثير من النواحي الماء والكهرباء: يعتبر توافرها من المسلمات ويتوقع أن تظل متوفرة - إلى أن يتضح عكس ذلك. وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، من الحقائق الشائعة أن واضعي السياسات، وصانعي القرار، وحتى عامة الناس، لا يفهمون تفاصيل المشاكل التي تجري معالجتها ولا القيمة الهائلة للقدرة الجغرافية المكانية في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعترضهم يوميا على المستوى المحلي الصرف ولغاية المستوى العالمي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الطابع التأسيسي للمعلومات الجغرافية المكانية، مما يعني غالبًا أن آثارها المباشرة مخفية عن المستخدمين النهائيين للتطبيقات والحلول التي تستخدمها. ويؤدي الدور الخفي للمعلومات الجغرافية المكانية إلى تقادم الافتقار إلى الوعي بقوتها وبالقيمة الحاسمة للجمع بين البيانات المستندة إلى الموقع وأنواع البيانات العديدة الأخرى، مثل البيانات الإحصائية، وتحقيق التكامل بينها.

32 - ولكن هذا الوضع أخذ في التغير. ويمكن للمعلومات الجغرافية المكانية سد فجوة البيانات الرقمية على نطاق العديد من المجتمعات المحلية والقطاعات. وتتاح فرص جديدة للدول الأعضاء من أجل الحصول على البيانات وإدارتها، وتعزيز قدراتها الجغرافية المكانية - بقصد تحقيق نهج يتعامل مع البيانات بشكل أكثر شمولاً وتكاملاً - من خلال تنفيذ الأطر والأساليب التي وضعتها اللجنة. ويوفر ذلك للدول الأعضاء خدمات قيمة دائمة تشتد الحاجة إليها.

باء - وقت الاستثمار في لجنة الخبراء قد حان

33 - بعد أكثر من عقد، حان وقت الاستثمار في اللجنة من أجل تعزيز الترتيبات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وفي حين أن "الربيع على الظهر" كان في الماضي يولد شعورا بأن كل شيء على ما يرام، فإن ذلك الأسلوب لا يمكن للجنة من مواصلة عملياتها بشكل مستدام. وقد اتفق المكتب وأصدقاء الرؤيسات المشاركات للجنة، خلال اجتماعهم المعقود في الفترة من 26 إلى 28 نيسان/أبريل 2022 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، على أن

اللجنة تتطلب ما يلي: (أ) هيكل، باعتبارها هيئة خبراء فرعية تابعة للمجلس تعتمد طرائق شاملة وتشاركية (بما في ذلك لجان إقليمية وشبكات مواضيعية) لاتخاذ قرارات مشتركة وتحديد الاتجاهات بتوافق الآراء مع جميع الدول الأعضاء؛ و (ب) عنصر استدامة، من خلال تخصيص موارد من الميزانية العادية لضمان استمرار التنسيق والاتساق، بما في ذلك في وضع المعايير وتنمية القدرات؛ و (ج) مكانة، من خلال الاستفادة من الاستحقاقات المتعلقة بالاجتماعات لعقد دورات سنوية، مع مراعاة ما لم يُنقل من الاستحقاقات المتاحة من جراء إنهاء ولايتي مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكتين في عام 2016.

34 - وتجمع اللجنة بين خبرات الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية من خلال توحيد معارف وخبرات الممثلين الخبراء الوطنيين، والحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع الصناعة والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية بشكل جماعي، والتركيز على العنصر الرئيسي المتكامل للموقع، وتوفير أساس موثوق ودائم ومتمين لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحسين المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

35 - وعلى الرغم من محدودية مواردها، حققت اللجنة، خلال السنوات الخمس الماضية، قيمة كبيرة في إطار الولايات التي كلفها بها المجلس وتمشيا مع توقعات الدول الأعضاء. ويشمل ذلك ما يلي: تيسير العلاقات؛ ووضع التوجيهات والسياسات؛ وإتاحة الحوار بين الأقران والتعلم معا؛ وبناء المعرفة؛ والتنفيذ الفعال؛ وتنمية القدرات والإمكانات.

36 - واتضحت الاحتياجات من البيانات الجغرافية المكانية تحديدا في البيان المسجل بالفيديو الذي أدلى به الأمين العام خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول للمعلومات الجغرافية المكانية، المعقد في ديكينغ، الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018: "تفانيكم وخبرتكم وتوجيهكم - في مجال البيانات والأساليب والأطر والأدوات والمنصات الجغرافية المكانية - تشتد الحاجة إليها". وإن الاحتياجات من البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة كبيرة، والوقت ليس في صالحنا. ويجب استخدام معلومات جغرافية مكانية موثوقة مناسبة التوقيت ويسهل الوصول إليها ومصنفة من أجل قياس التقدم المحرز وتوجيه عملية صنع القرار وضمان تنفيذ برامج وطنية ودون وطنية فعالة وشاملة من شأنها أن ترسم المسار نحو عالم أفضل عن طريق المعلومات الجغرافية المكانية، من أجل المساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحويل عالمنا إلى الأفضل.

37 - وحتى الآن، لا تزال اللجنة تعتمد كليا على التمويل من خارج الميزانية. وقد بذلت أمانة اللجنة جهودا جديرة بالتناء لتأمين تمويل من خارج الميزانية ونجحت في توسيع نطاق أنشطتها في مجال المساعدة التقنية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. إلا أن التحول نحو الاعتماد الكبير على التمويل من خارج الميزانية تترتب عليه أيضًا عواقب سلبية: الضرورة المستمرة لقضاء وقت طويل في تحديد مصادر التمويل، وعدم اليقين بشأن استدامة شتى المشاريع، والتنافس في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الموارد، والمخاوف من أن الكثير من العمل الذي يُنفذ سيظل مرتبطاً بمصالح المانحين، وكلها تؤدي إلى وجود هش. ومن غير المحتمل وإن تُخفف هذه القيود المالية في أي وقت قريب. كما أن حجم هذا العمل القيم لن يتناقص، خاصة وأن الدول الأعضاء تطلب باستمرار من الأمانة الاضطلاع بمزيد من المهام.

38 - وتقوم اللجنة بدور حاسم في وضع جدول أعمال لتطوير المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي وتعزيز استخدامها لمواجهة التحديات العالمية الرئيسية. وثمة طرق عديدة للقيام بهذا الدور، وإن الاحتياجات آخذة في الازدياد وتمتد على نطاق مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات، في أعقاب التطورات التكنولوجية الهامة وتطور مستوى النضج في صفوف المستخدمين والمزودين. وقد يؤدي استخدام التكنولوجيا والأساليب التحليلية إلى تقليص الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية خلال العقد المقبل. ويفضل ما تتمتع به من قوة كجهة فاعلة رائدة على الصعيد العالمي، يمكن للجنة، من خلال تركيز جهودها، الاستمرار في ضمان حدوث التطور حيث تشتد الحاجة إليه في مجال سيستمر حتما في التنامي. واستنادا إلى هذه الخلفية، من الواضح أنه ينبغي للإدارة العالمية لمجال المعلومات الجغرافية المكانية أن تواكب تطورات هذا المستقبل المثير للاهتمام وميدان المعلومات الجغرافية المكانية المذهل، وأن تتواصل وتتمو بحيث تكون قادرة على تحقيق الإنجازات وفقا لذلك.

39 - والدول الأعضاء مستعدة الآن لتوفير مستوى أقوى من القيادة والدعم الاستراتيجيين من أجل تعزيز تنظيم اللجنة وإتاحة إحرار تقدم في المستقبل. إلا أن الدول الأعضاء، تلبية لاحتياجات المستقبل، بحاجة إلى أن تُعزز الترتيبات المؤسسية للجنة، بما يكفل معالجة الركائز الثلاث: الهيكل والاستدامة والمكانة.

رابعا - دواعي التغيير

40 - على الرغم مما أحرزته اللجنة من تقدم كبير وحققته من إنجازات هائلة، لا يزال يوجد الكثير من العمل العاجل الذي يتعين على اللجنة القيام به لتعزيز فهم الدور الحاسم للمعلومات الجغرافية المكانية وقيمتها البالغة الأهمية في معالجة المسائل والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية. وينطبق ذلك على المسائل التقنية والمؤسسية، لا سيما في البلدان النامية، وعلى المسائل المتعلقة بالسياسات من حيث التأثير على صانعي القرار وإدماج المعلومات الجغرافية المكانية في السياسة الوطنية في جميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لا تزال حديثة العهد وقد تولت مهمة معالجة المسائل والتحديات الموجودة، في بعض الحالات، منذ سنوات عديدة وحتى منذ عقود. وهذه المسائل والتحديات، اقترانا بالتحديات الإنمائية العالمية المتزايدة، التي يكون لها أثر على المستوى المحلي، وواقع أن المعلومات الجغرافية المكانية، بالنظر إلى طابعها واستخدامها وإمكانية تطبيقها، تساعد كل دولة عضو في مواجهة تلك التحديات الملحة، تؤكد الدور المتنامي الذي قد تؤديه لجنة فعالة وكفؤة والحاجة إلى مثل هذه اللجنة وأهميتها. وبغية تحقيق فعالية اللجنة وكفاءتها، حان الوقت الآن لتغيير وتعزيز ترتيباتها المؤسسية وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

41 - وفي قراره 27/2016، قرر المجلس أن تواصل اللجنة العمل وتنفيذ ولايتها دون أن يؤثر ذلك على التكلفة، على أن يعوض إنهاء ولايتي مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكتين أي تكاليف إضافية تتكبدها اللجنة. وفي هذا الصدد، قرر المجلس أن مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية الرسمية لرسم الخرائط لم تعد ضرورية، وقرر، سعيا إلى الترشيد وتجنب الازدواجية، أن تتوقف على الفور اجتماعات مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكتين، على أن تتولى اللجنة المسؤولية عن الولايات والالتزامات الفنية المنوطة بهما. إلا أن الاستحقاقات المتاحة من جراء وقف اجتماعات هذين المؤتمرين الإقليميين لرسم الخرائط لم تُنقل إلى اللجنة.

42 - وقبل اتخاذ القرار 27/2016، لاحظت شعبة تخطيط البرامج والميزانية، في بيان شفوي عن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار، أنه وفقاً لمشروع القرار، سيقدر المجلس توسيع ولاية اللجنة وتعزيزها دون أن يؤثر ذلك على التكلفة، وأن اللجنة لا تستطيع من أي استحقاقات لعقد اجتماعات، لكنها قادرة على عقد اجتماعات سنوية ويمكن أن تعقد دورتها السنوية في نيويورك فقط خلال فترات النشاط المنخفض (إما في أوائل كانون الثاني/يناير أو في آب/أغسطس)، مع توفير خدمات الترجمة الشفوية على أساس ما هو متاح. ولا يشمل ذلك توفير التحرير الرسمي والترجمة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة للتقارير التقنية عن الدورات السنوية للجنة.

43 - وقد أثبتت الولايات المعززة التي عهد بها المجلس إلى اللجنة في عام 2016 أنها ملزمة وإن لم تُدعم بموارد إضافية لتنفيذ الولايات - كما كان الحال في عام 2011. والآن، وبعد مرور أكثر من عقد على إنشائها، إن اللجنة، التي تستند إلى 11 دورة حكومية دولية سنوية والتي تضطلع ببرامج عمل سريع النمو والتي تتمتع بمشاركة الدول الأعضاء الكبيرة والدائمة، تحظى باعتراف جيد من جانب الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية كإحدى آليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الفعالة والمنتجة والناجحة للغاية. ويمتد هذا الاعتراف أيضاً إلى المجالات الرئيسية للنشاط الأكاديمي والصناعة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية والقطاع الخاص والجمعيات الدولية للمعلومات الجغرافية المكانية. ويعكس ذلك الجهود ومساعدة تولى زمام الأمور الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء، على مستوى الخبراء وعلى المستوى التقني.

44 - وتعمل اللجنة في الوقت الحاضر بهيكل محدود وتُعاني من نقص الموارد. إلا أنها تتألف من دوائر عالمية نشطة ومكرسة لمساعدة بعضها البعض كدول أعضاء، بغض النظر عن الموقع. ويفضل الترتيبات المؤسسية المعززة، يمكن للجنة أن تتعهد برنامج عمل مقرر تمس الحاجة إليه، بدعم من أمانة مخصصة لإتاحة الاتصال والتنسيق والاتساق والنمو على مستوى الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة مساعدة المجلس والدول الأعضاء من خلال الخبرات والمشاورات وتنفيذ الأطر والأدلة والنظم الجيوديسية والعلوم التكنولوجية التي أثبتت جدواها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. وبالتالي، يمكن للجنة الاستثمار في الابتكار ودعم الخبراء والمشاريع على المستوى العالمي لسد الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية التي تزداد اتساعاً بين الدول الأعضاء. وإن المعلومات الجغرافية تملأ الفراغات في الخريطة، بالمعنى الحرفي والمجازي. ومن خلال زيادة نطاق إجراءات اللجنة، يمكنها حقاً ربط العالم.

45 - ولذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لسد الثغرات وتلبية الاحتياجات التي لم تتمكن اللجنة بعد من معالجتها، مثل تعزيز التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، وبناء القدرات في مجالات العمل الرئيسية، وتنمية القدرات والإمكانات المتعلقة بالتنفيذ، وتلبية الاحتياجات الأساسية من البيانات، وتعزيز التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحقيق التكامل بين الأوساط الإحصائية والدوائر المعنية بالأسماء الجغرافية، باستخدام التكنولوجيات الناشئة، وسد الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء. ويندرج كل ذلك في إطار الاحتياجات الملحة المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للجائحة والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

خامسا - الترتيبات المؤسسية المقترحة

46 - شددت اللجنة على أن هيكلها الحالي، إلى جانب التمويل المستدام لعملياتها، ضروري لضمان استمرار فعاليتها، بما في ذلك الاستحقاقات المتعلقة بالاجتماعات ودعم الاجتماعات وتقديم دعم الأمانة الفني والتقني، ولا سيما تمويل مشاركة المندوبين الوطنيين من البلدان النامية، من أجل ضمان تمثيل واسع ومتوازن في دورات اللجنة. وفي هذا السياق، نوهت اللجنة، مع الامتنان، بالجهود التي بذلتها الأمانة لتأمين التمويل قصير الأجل من مجموعة متنوعة من المصادر على مدى السنوات الماضية وأعربت عن تقديرها لمختلف الجهات المانحة، وأشارت إلى أن هذا التمويل القصير الأجل ليس مستداما وأشارت أيضا إلى أنه قد يلزم تأمين قدر من التمويل من خلال توحيد الأنشطة وترشيد عمل مختلف الهيئات المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في منظومة الأمم المتحدة.

47 - واللجنة هي هيئة فرعية تتألف من خبراء من جميع الدول الأعضاء لديهم معرفة محددة في مجالات المعلومات الجغرافية المكانية، والجغرافيا، والجيوديسيا، وإدارة الأراضي، ورسم الخرائط وإعدادها، والاستشعار من بعد، والهيدروغرافيا، ونظم المعلومات الجغرافية البرية/البحرية، وحماية البيئة، والإحصاءات، وكذلك خبراء من المنظمات الدولية المشاركة بصفة مراقب، لاتخاذ قرارات مشتركة وتحديد الاتجاهات وتنفيذ ولاياتها، ودعم تنفيذ خطة عام 2030 بمعلومات جغرافية مكانية متكاملة. وستواصل اللجنة تقديم الدعم للنش لولايات المجلس وأنشطته باعتبارها هيئة فرعية مسؤولة وملتزمة.

48 - وإن مشاركة الدول الأعضاء، ولا سيما مشاركة البلدان النامية، لا غنى عنها لاستمرار نجاح اللجنة. وثمة حاجة إلى موارد مستقرة ومضمونة لدعم مشاركة المندوبين الوطنيين من البلدان النامية من أجل ضمان تمثيل واسع ومتوازن. ومما لا غنى عنه أيضا الاستحقاقات المتعلقة بالاجتماعات الضرورية لعقد الدورات السنوية للجنة. ومن شأن ضمان موارد مستقرة ومضمونة والتزامات إضافية من جانب الدول الأعضاء أن يمكن اللجنة، التي لاحظت ونظرت في نقاط الانطلاق المختلفة للبلدان النامية من حيث تطورها الجغرافي المكاني، من أن تكون أكثر فعالية وكفاءة في دعمها وتوجيهها، وفي الاضطلاع بعملها المعياري والتنفيذي والمؤسسي.

49 - وقد وافقت اللجنة على تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي تلبية للاحتياجات الملحة المتعلقة بخطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتغير المناخ والتعافي من الجائحة بالوسائل التالية: تعزيز بناء القدرات في مجالات عملها الرئيسية، مثل الاحتياجات الأساسية من البيانات، من خلال مجموعة أوسع من الموارد المتاحة؛ والاستثمار في تبادل المعارف، ووضع أطر وأدلة تمكينية عالمية، وفي الابتكار والتكنولوجيات الجغرافية المكانية الناشئة؛ وتحقيق تكامل أكبر على نطاق منظومة الأمم المتحدة كمورد معزز؛ وتعزيز المسؤوليات والتفاعل مع اللجنة الإحصائية والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس؛ وسد الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية؛ وزيادة مشاركة الدول الأعضاء من خلال إدارة أكثر كفاءة ومسؤوليات محددة؛ ودعم الخبراء من البلدان النامية، من أجل عدم ترك أحد خلف الركب.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

50 - تمكنت اللجنة من تحقيق إنجازات هامة وإحراز تقدم كبير في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، تمشيا مع الولايات التي أناطها بها المجلس على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، على الرغم من محدودية الموارد. ولا بد من الاعتراف بإسهامات اللجنة في تعزيز القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في البلدان النامية. وفي حين أن التمويل من خارج الميزانية والتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء يوفران خيارات قيمة للبرامج قصيرة الأجل، فإن استمرار توفير التمويل والدعم المستدامين، لا سيما لعمليات اللجنة التي تركز على أهداف التنمية المستدامة والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ضروري لتعزيز وضمان استمرار فعاليتها وفائدتها بالنسبة إلى الدول الأعضاء.

51 - وبينما يستمر نمو دور اللجنة وأهميتها وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي، يؤدي تنفيذ ولاية اللجنة ودعم أدائها دون أن يؤثر ذلك على التكلفة إلى الحد من قدرة اللجنة على تحقيق القيمة الكاملة لعملها المعياري والتنفيذي. وقد حان الوقت لتعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس مسؤولة عن جميع المسائل المتصلة بالمعلومات الجغرافية المكانية والجغرافيا وإدارة الأراضي والمواضيع ذات الصلة.

52 - ويجب أن يقترن إدراج الدورة السنوية للجنة في جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإتاحة كامل الاستحقاقات المتعلقة بالاجتماعات، مع النقل الفوري للاستحقاقات المتاحة من جراء وقف اجتماعات مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ وللأمريكتين.

53 - ويجب الاعتراف بأن اعتماد المعلومات الجغرافية المكانية بتكنولوجياتها وابتكاراتها وتكنولوجياتها التكنولوجية لا يزال غير متكافئ وبأن عنصر "المكان" لا يزال يشهد نقصا كبيرا في الاهتمام حيثما تمس الحاجة إليه. ومن خلال تحقيق تكامل البيانات من الناحية الجغرافية المكانية، يمكننا الحصول على بيانات تدعم كل ما نقوم به وتساعد الآخرين، بما في ذلك المجلس والدول الأعضاء، على تحقيق الإمكانيات الحقيقية لبياناتها. ويتحمل المجلس المسؤولية عن تعزيز وضع وتدعيم نظم بيانات متكاملة وقوية وموثوقة وعالية الجودة ومناسبة التوقيت ومصنفة تسخر قوة المعلومات المستتدة إلى الموقع لضمان وضع سياسات واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة ومستتدة إلى البيانات.

54 - وقد حققت اللجنة، بموارد محدودة، قيمة كبيرة منذ إنشائها ولا تزال ملتزمة بتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، من أجل الاستجابة بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة للاحتياجات الملحة المتعلقة بخطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداى، وتغير المناخ، والتعافي من الجائحة. إلا أن متطلبات جديدة تواكب هذا الالتزام المستمر. وتتطلب اللجنة ما يلي: (أ) هيكل، باعتبارها هيئة خبراء فرعية تابعة للمجلس تعتمد طرائق شاملة وتشاركية لاتخاذ قرارات مشتركة وتحديد الاتجاهات بتوافق الآراء مع جميع الدول الأعضاء؛ و (ب) عنصر استدامة، من خلال تخصيص موارد من الميزانية العادية لضمان استمرار التنسيق والاتساق، بما في ذلك في وضع المعايير وتنمية القدرات؛ و (ج) مكانة، من خلال الاستفادة من الاستحقاقات المتعلقة بالاجتماعات لعقد دورات سنوية. ومن خلال تعزيزها كهيئة فرعية تابعة للمجلس، ستكون اللجنة في وضع جيد يمكنها من دعم العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به المجلس والدول الأعضاء في مجال التنمية، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب من الناحية الجغرافية المكانية.